العرب
الأربعاء 2021/10/06
السنة 44 العدد 12201

مشكلة تسريبات باندورا تهدّد المعونات الغربية للأردن

المملكة حليف مهم ليس من السهل أن يتخلى المجتمع الدولي عن مساعدته

وضعت تسريبات "وثائق باندورا" العشرات من القادة والمسؤولين السياسيين، ومن بينهم العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني، في وضع حرج. وقد تهدد هذه المشكلة بإيقاف المساعدات المالية التي يحتاجها الأردن ويعتمد عليها منذ سنوات لمواجهة الأزمة الاقتصادية. ويقول محللون إن تسريب هذه الوثائق جاء في فترة صعبة تتعالى فيها الأصوات المنددة بالفساد والأوضاع الاقتصادية الحرجة في المملكة.

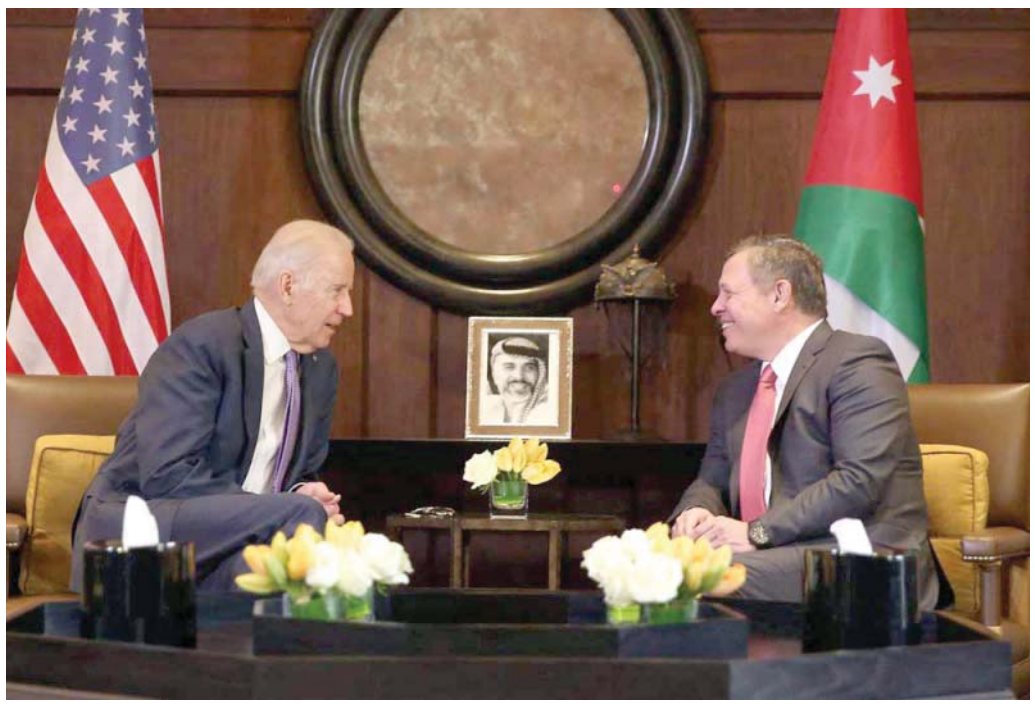

عمان – كان العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني في لقاء مع رئيس البنك الدولي ويطلب المزيد من الدعم المالي لاقتصاد بلاده المنهك حين انتشر الخبر: كشفت مجموعة من الوثائق المسربة أن الملك اشترى سرّا أكثر من عشرة منازل فاخرة في الولايات المتحدة وبريطانيا بأكثر من 100 مليون دولار في العقد الماضي.

وكان الملك عبدالله الثاني واحدا من عشرات الشخصيات العامة التي تم تحديدها على أنها صاحبة حسابات خارجية مخفية.

وقال ديف هاردن، المدير السابق لمهمة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية والذي يترشح الآن للكونغرس كديمقراطي من ولاية ماريلاند، "لن يغض أحد الطرف عن هذا"، وأضاف "حتى تصور سوء الإنفاق يمكن أن يؤدي إلى دعوات للمزيد من الرقابة على المساعدة الأميركية المستقبلية للأردن".

لبيب قمحاوي

تسريبات باندورا ستغضب الدول المانحة

ديف هاردن

واشنطن قد تتراجع عن تقديم المساعدات غير المقيّدة للأردن

جوزيف فيدرمان

التسريبات جاءت في وقت حرج بالنسبة إلى العاهل الأردني

وكان الملك عبدالله الثاني على قائمة طويلة من قادة العالم والسياسيين والمليارديرات والمشاهير والزعماء الدينيين وتجار المخدرات الذين كانوا يخفون استثماراتهم في القصور والممتلكات الحصرية المطلة على الشواطئ واليخوت والأصول الأخرى على مدار ربع القرن الماضي، وفقا لتقرير يوم الأحد الذي نشره الاتحاد الدولي للصحافيين الاستقصائيين.

وقت عصيب

أُطلق على التقرير، الذي يستند إلى مراجعة لما يقرب من 12 مليون ملف تم الحصول عليها من 14 شركة في العالم، اسم "وثائق باندورا". ولم ترد أي مزاعم عن نشاط غير قانوني أو سوء استخدام لأموال المساعدات الدولية.

ومع ذلك يرى الكاتب جوزيف فيدرمان في مقال نشرته وكالة أسوشيتد برس الأميركية أن التقرير جاء في وقت حرج بالنسبة إلى العاهل الأردني؛ حيث عانى اقتصاد البلاد في السنوات الأخيرة، وخضعت قيادته للتدقيق في وقت سابق من هذا العام عندما اتهم أخوه غير الشقيق، الأمير حمزة بن الحسين، "الطبقة الحاكمة" بالفساد.

ويعتمد الملك عبدالله الثاني، الذي يراه الغرب كقوة للاعتدال والاستقرار في الشرق الأوسط المضطرب، على مليارات الدولارات من المساعدات الدولية، وهو تدفق يمكن أن يتعطل إذا اعتقد المانحون أن مساعداتهم تتبدد.

ونفى العاهل الأردني بغضب ارتكاب أي مخالفات، قائلا إن المنازل ظلت سرية بسبب مخاوف أمنية وإن شراءها كان بأموال شخصية. وجاء في بيان للديوان الملكي الهاشمي الاثنين أن "أي ادعاء يربط هذه الملكيات الخاصة بالمال العام أو المساعدات افتراء لا أساس له من الصحة، ومحاولة مسيئة لتشويه الحقيقة وإن هذه الادعاءات الباطلة تمثل تشهيرا بالملك وسمعة المملكة ومكانتها بشكل ممنهج وموجه، خاصة في ظل مواقف جلالته ودوره الإقليمي والدولي".

ويرى فيدرمان أن الملك عبدالله الثاني يواجه تهديدا على المدى القصير في الداخل. وعندما وجه أخوه غير الشقيق، الأمير حمزة، اتهامات بالفساد وعدم الكفاءة في أبريل الماضي سرعان ما وُضع قيد الإقامة الجبرية.

وشوهد الأمير حمزة مرة واحدة فقط منذ ذلك الحين ولا يزال بمعزل عن العالم الخارجي. كما حُكم على اثنين من كبار المساعدين السابقين بالسجن لمدة 15 عاما بتهمة التحريض والفتنة، بسبب دورهما في مؤامرة مزعومة مع الأمير المذكور.

وفي إشارة واضحة إلى القلق يقول فيدرمان إن وسائل الإعلام الأردنية، التي يسيطر القصر على معظمها بشكل مباشر أو غير مباشر، لم تذكر قضية وثائق باندورا. وتمارس وسائل الإعلام الأردنية المستقلة الرقابة الذاتية، متجنبة انتقاد العائلة المالكة وقوات الأمن.

وشهد الاقتصاد الأردني أوقاتا عصيبة على مدار العقد الماضي، حيث تضرر من تدفق مئات الآلاف من اللاجئين الفارين من الحرب في سوريا المجاورة، ثم عانى من جائحة فايروس كورونا المستجد.

وانكمش الاقتصاد الأردني -وفقا للبنك الدولي- بشكل طفيف العام الماضي، في حين ارتفعت نسبة البطالة إلى 25 في المئة. وتعدّ الدولة التي يبلغ عدد سكانها 10 ملايين نسمة مقسمة بين طبقة صغيرة متوسطة وطبقة عليا تربطها علاقات وثيقة بالحكومة، وجماهير فقيرة تعيش في الأحياء الفقيرة بالمدن وفي القرى النائية ومخيمات اللاجئين.

وقالت ميسرة مالاس، الناشطة النقابية التي انضمت إلى الاحتجاجات المناهضة للحكومة التي تطالب بخفض الضرائب ووضع حد للفساد، "عندما يواجه أشخاص معاناة ويعيشون في ظروف صعبة وفقر مدقع، من الصعب رؤية حكامهم يعيشون في ظروف مزدهرة".

وسعى الملك عبدالله الثاني، الذي تولى السلطة في 1999 بعد وفاة والده الملك حسين، لتجاوز هذه العوالم من خلال تصوير نفسه على أنه لا يختلف عن شخصية الأب. وهو حريص على عدم التباهي بثروته. وعلى الرغم من أنه يقضي فترات طويلة في الخارج، إلا أنه يفعل ذلك بهدوء، وغالبا في أماكن غير معلنة.

ويلتقي مع زعماء القبائل الأقوياء في المناطق البعيدة عن المدن في الأردن للتأكيد على جذوره المحلية. وغالبا ما تُظهر الملصقات في المكاتب الحكومية واللوحات الإعلانية الملك وهو يرتدي غطاء الرأس الأحمر أو الزي العسكري.

وفي العام الماضي أطلق رئيس وزرائه آنذاك عمر الرزاز حملة للقضاء على التهرب الضريبي والفساد و"تهريب الأموال إلى الملاذات الضريبية".

وأجرى الملك الاثنين زيارة لشيوخ عشائر ووجهاء آخرين في البادية الواقعة جنوب العاصمة عمان، حيث قال إن الأردن يتعرض لتهديد قوى مزعزعة للاستقرار. وأكد أن "هناك حملة على الأردن، ولا يزال هنالك من يريد التخريب ويبني الشكوك... لا يوجد ما يتم إخفاؤه... والأردن سيبقى أقوى، فهذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها استهدافه".

لا تهديد مباشرا

قال المحلل السياسي الأردني لبيب قمحاوي إنه بالنظر إلى التعتيم الإعلامي ونقص استخدام الإنترنت بين أفقر الناس، فإنه لا يرى أي تهديد مباشر للملك. لكنه قال إنه مع انتشار خبر الفضيحة يمكن أن تكون التبعات "مدمرة للغاية" محليا.

وأشار إلى أن الأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن الخبر قد يغضب الدول المانحة. وبحسب وكالة الأنباء الأردنية الرسمية (بترا) تلقت البلاد حوالي 5 مليارات دولار من المساعدات الخارجية العام الماضي، سواء في شكل مساعدات غير مقيدة للميزانية أو في شكل منح مخصصة. وجاء أكثر من ربع هذه الأموال من الولايات المتحدة وحدها.

وقال قمحاوي "لا بد أن يؤثر ذلك على قدرة الأردن على طلب المساعدة بسهولة".

ويظل الأردن، بصفته حليفا غربيا استراتيجيا ومع اتفاق سلام مع إسرائيل، مهما للغاية بحيث لا يمكن أن يتخلى عنه المجتمع الدولي. ووصف الرئيس جو بايدن الملك عبدالله الثاني هذا العام بأنه "صديق مخلص ومحترم".

ولم يعلق المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس بشكل خاص على ممتلكات الملك عبدالله الثاني العقارية، لكنه قال "عندما يتعلق الأمر بمساعدتنا للأردن، فإننا نساعد على تحسين حياة الشعب الأردني لأكثر من ستة عقود. إننا نراقب جميع برامج المساعدة ونقيمها بعناية للتأكد من تنفيذها وفقا للغرض المقصود منها".

وحدد برايس أن المساعدات الأميركية للأردن تصب في مصلحة أمن الولايات المتحدة القومي، لأنها تساعد البلاد على تأمين حدودها وتعزيز الاستقرار والمشاركة في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية.

وقال هاردن إنه من دواعي القلق الشائعة أن ينتهي الأمر بإساءة استخدام المساعدة ومساعدة القادة الفاسدين بدلا من الأشخاص العاديين. ولتجنب ذلك غالبا ما يتم تخصيص الأموال لمشاريع تنموية محددة مع الإشراف عليها بإحكام.

وتوقع "مراجعة جادة" لأي مساعدات غير مقيّدة للأردن، مرجحا استمرار تدفق الأموال إلى البرامج بضمانات مشددة.

علاقات متينة لا تؤثر فيها التسريبات

مكافحة الإرهاب في السودان تمنع إعادة الهيكلة الأمنية

الخرطوم – شرعت أجهزة الأمن السودانية في مواجهة العناصر المتطرفة في البلاد، وكشفت المداهمة التي جرت بالخرطوم الاثنين عن الاستعداد لبذل المزيد من الجهود لتقويض الخلايا الإسلامية النائمة، بعد مداهمة أولى جرت منذ أسبوع في المكان نفسه، وثبت أن الخلية التي تم استهدافها تابعة لتنظيم داعش الإرهابي.

ونعى رئيس الحكومة عبدالله حمدوك الثلاثاء ضحايا القوات الأمنية الذين قضوا في اشتباكات مع إرهابيين دفاعا عن أمن السودان واستقراره، مؤكدا أن الحكومة مستمرة في دعم القوات الأمنية دعما كاملا، وهي إشارة كافية إلى عدم فتح ملفات شائكة الآن.

وتفوت المواجهتان والدعم الحكومي الظاهر حاليا الفرصة على استمرار مطالبة القوى المدنية بإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، باعتبارها مخترقة من جانب فلول النظام السابق والحركة الإسلامية، وهما الحاضنتان الرئيسيتان للمتشددين في السودان، وينزع الإصرار على عدم التهاون مع المتطرفين مبررات تعتمد عليها فكرة إعادة الهيكلة.

ومع أن خطوة الهيكلة لها علاقة باستيعاب الحركات المسلحة في المؤسسة العسكرية والترتيبات الأمنية التي تمخض عنها اتفاق السلام في جوبا، غير أن مطالبة قوى الحرية والتغيير بها حصرها في تنظيف الأجهزة الأمنية من الفلول.

وتحولت هذه القضية إلى أزمة عميقة بين المكونين العسكري والمدني، لأن تحركات مجلس السيادة بدت متراخية وفُهم منها أنها تنطوي على تنصل واضح من تجفيف منابع النظام السابق للمكونات الأمنية المختلفة، ما يسمح بإطلاق عناصره للعبث بالفترة الانتقالية وتخريب استحقاقاتها السياسية.

ووجدت المواجهة الأمنية الحاسمة مع خلية داعش في منطقة الجيرة بالخرطوم أصداء إيجابية، وقطعت الطريق على التمادي في توسيع نطاق الحديث عن تقاعس عمدي من جانب الأجهزة الأمنية ضمن خطة تسعى إلى النيل من القوى المدنية، وتهيئة الأجواء لردة يستعيد من خلالها النظام السابق قبضته على زمام الأمور.

وقام الشق العسكري بالتعاون مع الشرطة بتحركات أوحت بالرغبة في السيطرة على الحكم وتهميش القوى المدنية، ولم تفلح جميعها في الوصول إلى هذا الهدف، وظل التساؤل المحير أين القوات الأمنية الموازية التي أنشأها نظام عمر البشير؟ وأين ذهبت العناصر المتطرفة التي وجدت ملاذا عنده واستقبلها وآوى أفرادها قبل سقوطه المدوي؟ وما هو مصير ما يتردد حول الخلايا المسلحة التي تمركزت في السودان؟

وبدت الإجابة على هذه الأسئلة محيرة وغامضة، فمنذ سقوط البشير انشغل الناس بأعمال لجنة إزالة التمكين والدور الذي تقوم به في مصادرة أموال قيادات سابقة وغلق مؤسسات أو التوصية بإلقاء القبض على قيادات لامعة، وبدت بعض الملفات كأنها محرمة، أبرزها أين ذهب المتشددون الذين تفاخر البشير باستقبالهم والترحاب بهم؟

وفرّ البعض إلى تركيا وقطر وماليزيا وغيرها من الدول التي أبدت استعدادا لاستقبالهم، وبقي آخرون كامنين وبعيدين عن العيون الأمنية والسياسية، ولا أحد يعلم أوضاعهم بدقة، وكل ما تردد لا يخرج عن إطار الخطوط الخاصة بإعادة الهيكلة التي تطالب بها القوى المدنية كتعبير عن وجود مخاوف من خروج مارد الإسلاميين إلى الضوء.

> **مكافحة الإرهاب ومخاطره الداهمة ستستغرق سنوات طويلة وقد تتحول إلى حلقات تبرر عدم مبارحة الجيش للسلطة**

ويصعب الحديث عن وجود تواطؤ بين المؤسسة العسكرية والحركة الإسلامية ومن يدورون في فلكها، فلم يعد السودان قبوا مغلقا كما كان في عهد البشير، وباتت الكثير من معالمه مكشوفة أمام قوى دولية عديدة ناصرت الثورة، وأي محاولة لاستعادة الماضي من هذا الباب سوف تقلب الطاولة على العسكريين، وقد وصلتهم رسالة واضحة برفض قبول استمرارهم في السلطة بعد انتهاء فترتهم لرئاسة المجلس السيادي.

لذلك يمكن تفسير تجاهل المتطرفين بعيدا عن نطاق التحالف معهم، بل لاختزال ورقتهم واستثمارها في مرحلة لاحقة يكون فيها الجيش نجح في ترتيب أوراقه، وأصبح مستعدا لخوض المواجهة القاسية ضد الإرهاب واكتسب أرضا صلبة في الشارع، وانكشفت أخطاء القوى المدنية التي لم تأل جهدا في المطالبة بإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، والتي يتم الاستفادة منها كقناة تقود نحو سيطرتهم على السلطة.

ولم يعتقد المدنيون أن غول المتطرفين سيكون كبيرا، وتصوروا أن خروج بعض الضباط المحسوبين على النظام السابق من الخدمة يطوي هذه الثغرة، واعتمدوا على أن السودانيين متسامحون ولن يتمكن الإرهابيون من أن يعشعشوا بين جنباتهم.

وحسبت قيادات نافذة في الجيش التوازنات التي تتحكم في هذه المعادلة لأن الأعداد التي تدفقت إلى السودان ليست هينة، والحدود المفتوحة مع دول الجوار تساعد على تقوية شوكة المتشددين، وأي مواجهة مستعجلة قد تكبد الجيش خسائر باهظة، وتنهي مبكرا الفكرة التي يريد ترسيخها بأنه ضامن وحيد لأمن واستقرار السودان.

وكرر رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبدالفتاح البرهان هذه النغمة أكثر من مرة، وأعاد التذكير بها نائبه ورئيس قوات الدعم السريع الفريق أول محمد حمدان دقلو، ولم تنتبه إلى ذلك جيدا القوى المدنية وتعاملت مع الإشارات المتقطعة على أنها مزايدة هدفها الهيمنة على السلطة فقط.

وحدد المكون العسكري تاريخ البدء في المواجهة عندما وصل إلى مسار مسدود للتفاهم مع نظيره المدني، وأخذت الأمور تزداد تعقيدا في إمكانية التفاهم بين الجانبين، فظهرت الورقة التي يمكن أن يربح بها الجيش في المواجهة، وهي مكافحة الإرهاب.

ويعلم الكثيرون أن الإرهاب كامن وبانتظار لحظة معينة للخروج إلى الفضاء الفسيح، وتكفي البيئة المحيطة بالسودان وتاريخه القريب ليجعلا من المتطرفين جزءا مما يدور في البلاد، التي يمكن أن تغير الكثير من التوازنات الإقليمية.

ولن تكون مواجهتا جنوب الخرطوم أول أو آخر صدام بين الأجهزة الأمنية والإرهابيين، لكنهما البداية التي سوف تؤدي إلى الكثير من المواجهات في أماكن مختلفة ينتشر فيها السلاح بغزارة، والخطورة أن بعض الحركات المسلحة لها روابط مع قوى إسلامية، ما يعني أن السودان سيكون أمام معارك عاصفة تحت بند مكافحة الإرهاب.

وإذا دخلت الأجهزة الأمنية هذه المواجهة بكل ما تملك من قوة مادية، من الطبيعي أن يتوارى وربما يختفي حديث إعادة الهيكلة الذي أخذ يفقد جدواه بعد التوسع في الصراع المباشر مع الإرهابيين، وتصبح جميع القوى مصطفة حول الجيش الذي يخوض هذه المواجهة المصيرية.

ومن المرجح أن تستغرق المعركة سنوات، ما ينعكس على غالبية الاستحقاقات، وفي مقدمتها تسليم رئاسة مجلس السيادة من قبل المكون العسكري إلى المدني، وقد تتحول مكافحة الإرهاب ومخاطره الداهمة إلى حلقات تبرر عدم مبارحة الجيش للسلطة.

التحرك ضدّ الإرهاب يخدم المكون العسكري